





بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

172

الملتقى العلمي الدولي

حــول



أيــام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية

من إعداد الباحث

الأستاذ: الدكتور بوهزة محمد أستاذ التعليم العالي ورئيس المجلس العلمي بجامعة سطيف هاتف نقال: 19 10 06 62 06 e.mail :bouhezza21@yahoo.fr	الأستاذ:مرزوقي رفيق أستاذ مساعد بجامعة سطيف هاتف نقال:14 81 81 71 07 e.mail :rafamerzougui@yahoo.fr

الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ماهية الأزمة المالية العالمية وأسبابها ونتائجها، مع الإشارة إلى الإجراءات التي اتخذت لمواجهتها، وفي الأخير إبراز آثارها المتوقعة على الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

Absract :
This study aims to determine what the global financial crisis and its causes and consequences, with reference to the actions taken to address them, and at last show the expected effects on Arab countries in general and Algeria in particular.

مقدمة:

يمر الاقتصاد العالمي بأزمة مالية غير مسبوقة في هدا القرن، حيث ظهرت بوادرها في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب مشكلة الرهن العقاري التي تسببت القروض العقارية الرديئة، لقد أفرزت هذه الأزمة اضطرابات واختلالات اقترنت بإفلاس وانهيار العديد من المؤسسات المالية خصوصا في أمريكا وبريطانيا وألمانيا...،لتمس الأسواق المالية في العالم جاعلة الاقتصاد العالمي كله على المحك مما أثار العديد من التساؤلات حول مصداقية النظام الرأسمالي برمته.

ورغم الجهود التي بدلتها الحكومات والدول للخروج من الأزمة، إلا أن هذا لم يمنع دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود، كشفت هشاشة المنظمات المالية والدولية المسؤولة عن النظام المصرفي العالمي والتنبؤ بالمشكلات التي تعتريه مستقبلا والتي كانت تراعي مصالح الدول الدائنة على حساب الدول الفقيرة، ضاربة عرض الحائط كل الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية من فقر وبطالة وتضخم، والتي لا تزال تعاني منها الدول الفقيرة حتى اليوم.

وكغيرها من الدول الأخرى، فإن الاقتصاديات العربية ليست بمعزل عن التحديات التي أفرزتها هذه الأزمة، لدلك سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية المتواضعة التطرق إلى آثار الأزمة المالية العالمية على الدول العربية وذلك من خلال العناصر التالية:

1-ماهية الأزمة المالية العالمية.
2-أسباب الأزمة المالية العالمية
3-آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي.
4-الإجراءات المتخذة لمواجهتها(خطط الإنقاذ).
5-آثار الأزمة المالية على الاقتصاديات العربية.
6- آثار الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري.

أولا-ماهية الأزمة المالية

يشهد الاقتصاد العالمي منذ أوت 2007 أسوأ الأزمات على مر التاريخ، انطلقت شرارتها من الاقتصاد الأمريكي، على اعتبار أن هذا الأخير يمثل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، والدليل على ذلك أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي عام 2006 كان يشكل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي للعالم أي ما نسبته 27.4% هذا وتمثل الصادرات الأمريكية حوالي08.6% من الصادرات العالمية، وفي المقابل فإن وارداتها من العالم فقد بلغت 15.6% في نفس العام، علاوة على ذلك فإن نصيب أمريكا من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بلغ 12.2%عام 2007، هذا وتحتل السوق الأمريكية موقع الصدارة من بين أسواق العالم، ولذلك فان أي مخاطر تتعرض لها هذه السوق سوف تنعكس سلبا على باقي الأسواق في العالم[1].

على ضوء ما أدر جناه من مؤشرات خاصة بالاقتصاد الأمريكي، يتبين لنا أنه في حالة ما حدثت أزمة في أمريكا، فان العدوى لا محال سوف تنتقل إلى بقية الاقتصاديات العالمية، ولعل هذا ما يدعم مقولة" إذا عطست أمريكا فان دول العالم تصاب بالبرد".

هذا وقد أعطيت مجموعة كبيرة من التعريفات حول ماهية الأزمة المالية، من بينها أن الأزمة هي: "حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان مؤدية إلى انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبه انحسار للقروض والسيولة والنقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال"[2].

ويمكننا تقسيم الأزمة إلى نوعين: فالنوع الأول يخص الاقتصاد الحقيقي(قطاع الإنتاج) والذي يؤدي إلى حالة كساد اقتصادي، أما الثاني فلا يؤثر على الاقتصاد الحقيقي وبالتالي لا يؤدي إلى كساد اقتصادي، ويمكن أن نصنف الأزمة الحالية ضمن النوع الأول وخير دليل على ذلك ما ورد في تقارير صندوق النقد الدولي والتي تنبأت بان الاقتصاد العالمي سيتباطأ بصورة أكبر من الفترة المقبلة، ومرد ذلك حالة اللااستقرار التي أصابت القطاع المالي بسبب زعزعة الثقة وحالة الاضطراب التي مست المستثمرين والمستهلكين على حد سواء[3].

ثانيا-أسباب الأزمة

إن السبب الرئيسي للأزمة هو موضوع الرهن العقاري، على اعتبار العقار في أمريكا أكبر مصدر للإقراض والإقتراض، ومع رواج وانتعاش سوق العقارات الأمريكية المعروفة ب"ساب برايم" والتي تمنح للراغبين في السكن من دون الإشتراط بان يكون للمقترض سجل مالي قوي، ومما زاد من انتعاشها كذلك انخفاض معدلات الفائدة، بعد ذلك قامت البنوك بتحويل هذه القروض إلى سندات وطرحتها للتداول في البورصة من خلال البيع لشركات التوريق، إذ شهدت قيمة العقارات ارتفاعا لم يسبق له مثيل وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة الأمر الذي أدى إلى إقبال هائل لدى الأمريكيين لشراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار، وزاد التوسع والتساهل في منح القروض حتى شمل أصحاب الدخول الضعيفة والذين لم تكن لديهم القدرة الكافية على التسديد أو ما يطلق عليه "القروض متدنية الجودة".

ومع بداية عام 2006 تشبعت السوق العقارية وقل الطلب على العقارات، فارتفعت أسعار الفائدة إلى مستوى 05.25% وعجز فيما بعد الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة عن تسديد الأقساط المستحقة عليهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، فاصبحو مكبلين بالالتزامات المالية، ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة من عدم السداد،والتي انخفضت قيمة أسهمها في البورصة وأعلنت عدة شركات عقارية وتامين إفلاسها أو عرضت للبيع بلغت قرابة 70 شركة، فأعلنت شركة "كونتري فاينانشال"ان مصاعب سوق الرهن العقاري أصبحت تهدد إرباحها ووضعها المالي جديا، كما أعلنت شركة "هوم مورتجيج انفستمنت" إفلاسها وانخفضت الإيرادات الربع سنوية لشركة "تول برودرز" العقارية وأعلنت شركة "هوم ديبو" العاملة في المجال العقاري توقع تراجع أرباحها أيضا بسبب تراجع سوق العقارات السكنية[4].

هذا وسيطر على أذهان المستثمرين حالة من الفزع والهلع فقاموا بسحب ودائعهم من البنوك، مما انعكس سلبا على قيمة موجودات هذه البنوك وأصيبت الأسواق المالية بالشلل التام.

وعلى الرغم من كل المجهودات التي بدلت في سبيل الحد من آثار هذه الأزمة، إلا أنها انتشرت لتطال بقية أسواق المال في العالم، على غرار الأسواق الآسيوية كتايلندا وماليزيا وهونج كونج واندونيسيا وكوريا الجنوبية، بينما كان تراجع سوق الصين أقل حيث أعلنت بنوكها أنها لم تكن تملك استثمارات مرتبطة بمشكلات الرهن العقاري، وكذلك بالنسبة للأسواق الأوربية حيث انخفضت مؤشرات فاينانشال تايمز البريطاني وداكس الألماني وكاك 40 الفرنسي ومييتل الايطالي وتوبكس الأوسع نطاقا والذي سجل أدنى نقطة منذ نوفمبر من العام الماضي 2006.

وهكذا نجد أن الأزمة المالية الحالية هي نتيجة للتوسع غير المنضبط في النظام المالي في الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائه بقية دول العالم المتقدم.

ثالثا- آثار الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي

كما ورد في تقارير العديد من المنظمات المالية والدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، فإن الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي ستطال بقية اقتصاديات دول العالم، وأن العالم سوق يدفع ثمن التعافي من هذه الأزمة، وتمثلت أهم تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي فيما يلي[5]:

1- تراجع التوقعات بشان النمو في الاقتصاد العالمي: فحسب تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية لسنة 2009 الصادر عن البنك الدولي، فان الاقتصاد العالمي يمر بأسوأ مرحلة بعد فترة طويلة من النمو، إذ من المرجح أن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية 04.5% عام 2009 مقابل 07.9% عام 2007، أما بالنسبة للبلدان المتقدمة فمن المتوقع تحقيق نمو سلبي.

2- خسارة وانهيار العديد من البنوك حول العالم: جراء هذه الأزمة فقد تعرضت العديد من البنوك الكبرى في العالم لخسارة في سيولتها، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك لتقديم القروض، كما تراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، مما دفع بالبنوك المركزية لضخ المزيد من السيولة في هده البنوك قصد إنقاذها.

3- عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية: فرضت هذه الأزمة حالة من اللااستقرار في الأسواق المالية وبثت الهلع والفزع في أوساط المستثمرين، مما دفعهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر واتجاههم نحو استثمارات آمنة أو قليلة المخاطر بل حتى إن البعض منهم طالب بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات.

4- أدت الأزمة إلى خسارة حوالي 25 بنك حول العالم لأكثر من 300 مليار دولار بسبب انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة لقروض عقارية منذ2007 ، مما أدى إلى تراجعها في تقديم القروض للمستهلكين ومن المتوقع أن ترتفع الخسارة إلى 400 مليار دولار نهاية.2009

5- انخفاض قيمة العملة المحلية إذا كانت مرتبطة بالدولار.

6- التركيز على إنقاذ الصناعة المالية في العالم مما يؤدي إلى خفض مستوى المساعدات الإنسانية للدول النامية.

7- ارتفاع معدلات البطالة.

8- زيادة أسعار المواد الأولية بسبب تأثرها بالأزمة العقارية.

علاوة على ما سبق ومن إحصائيات صادرة عن صندوق النقد الدولي، فإن الخسائر الاقتصادية الأمريكية بسبب أزمة الرهن العقاري قدرت ب945 مليار دولار، كما تراجع معدل النمو في منطقة اليورو إلى 01.80% سنة 2008 وازدادت معدلات التضخم لتصل إلى03.50% .أما في الصين والهند، ورغم التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة في الأسواق الصينية والهندية بأن يكون تأثير الأزمة ضئيلا، إلا أن الواقع عكس ذلك لأن الصين تصدر حوالي 21% من صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أما بشأن الاقتصاد الياباني فقد عرف تراجعا في النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار في أسواق الأسهم مما حتم على البنك المركزي الياباني تخفيض معدل الفائدة ليصل عند حدود 0.50% كما تراجعت منتجات الشركات المصدرة بسبب تدهور قيمة الدولار، كما سجل انخفاضا في الإنتاج بنسبة 3.10%.

رابعا- الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة (خطط الإنقاذ)

هناك العديد من خطط الإنقاذ التي اعتمدت لمواجهة الأزمة المالية نكتفي بأهمها وهي[6]:

1- خطة الإنقاذ الأمريكية: اعتبرت هده الخطة كأكبر تدخل حكومي في الأسواق المالية مند أزمة الكساد الكبير سنة 1929، وتقوم هده الخطة أساسا على ضخ حوالي 700 مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي وتخفيض سعر الفائدة إلى 0.25% علاوة على إجراء تخفيضات ضريبية تصل إلى 145 مليار دولار تعرض لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي.

2- خطة الإنقاذ في منطقة اليورو: وتمثلت أهم ملامح هده الخطة فيما يلي:

- ضمان القروض بين البنوك مع إمكانية إعادة تمويلها، كما أعلن قادة الدول المشاركة في خطة الإنقاذ استعدادا كاملا لتملك حصص في البنوك،
- تأمين رأسمال بهذه البنوك مع ضمان أدوات الدين الجديدة أو شرائها مباشرة،
- التعهد بالمساعدة أو الاكتتاب بشكل مباشر لمسح ديون البنوك تكملة لجهود البنك المركزي الأوروبي لاستئناف عملية الإقراض بين البنوك،

3- خطة الإنقاذ البريطانية: بمقتضى هذه الخطة فقد قامت الحكومة البريطانية بضخ حوالي 37 مليار جنيه استرليني ب04 بنوك "اتش بي او اس" و"روايال بنك اوف سكوتلند و"لويدز تي اس بي" و"باركليز".

4-خطة الإنقاذ في الدول الصناعية السبع: تعهدت الدول الصناعية السبع بإيجاد كافة الإجراءات اللازمة لتقديم المساعدة للمؤسسات واستعادة ثقة المودعين، من خلال تأمين ودائعهم عن طريق توفير ضمانات من قبل السلطات العليا.

خامسا-آثار الأزمة المالية العالمية على الدول العربية

إن الأزمة المالية وإن بدأت أمريكية، إلا أنها سرعان ما غدت عالمية وشديدة التأثير على العالم أجمع وبالذات الدول النامية كنتيجة للدور الأمريكي في اقتصاديات العالم.

إن السؤال الذي يفرض نفسه بشدة علينا هو: ما هي آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية؟ اخذين في الحسبان أن الدول العربية جميعها ومن غير استثناء، هي اليوم جزء لا يتجزأ من المنظومة الرأسمالية بعد أن تراجع دور الدولة وقل التدخل الحكومي وشاعت إجراءات الخوصصة تجاوبا مع نظام العولمة، وحينما ننظر إلى المعطيات المتوفرة لدينا بشأن تأثير الأزمة المالية على المنطقة العربية، نجد أن الدول العربية سوف تتأثر بالأزمة الحالية، ويعزى ذلك إلى انفتاح دول المنطقة على الاقتصاد العالمي من خلال الصادرات والواردات والاستثمارات الأجنبية والأرقام التالية تبين ذلك[7]:

- تعتبر الاقتصاديات العربية من ابرز الاقتصاديات انفتاحا على العالم الخارجي، حيث بلغت نسبة التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي 86.7% عام 2007 ،وأن معدل الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي قد وصل بدوره إلى27.9% لنفس السنة، وعموما فإن معدل إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي هو86.9% الأمر الذي يعني زيادة مستوى التبادل بين الدول العربية والعالم الخارجي.
- إن انفتاح الاقتصاديات العربية على اقتصاد العولمة يعني تأثرها سلبا بالأزمة المالية من خلال الاستثمارات والأرصدة العربية الموجودة في الخارج، كما أن الأزمة المالية قد أثرت على النظم المصرفية وكفاءة الأسواق المالية وخصوصا في دول الخليج ومصر.

وبصفة عامة فإن تداعيات الأزمة المالية على المنطقة العربية مرتبط بمجموعة من العوامل:

- درجة انفتاح المنطقة على الأسواق المالية العالمية،
- التغيرات في أسعار النفط،
- درجة الترابط الاقتصادي بين الدول العربية النفطية وغير النفطية،
- فعالية السياسة المالية والنقدية في مواجهة الأزمة،

وسوف نحاول الإجابة عن التساؤل السابق بشأن الإنعكاسات التي تركتها الأزمة المالية على اقتصاديات دول المنطقة العربية على مستوى كل من الأسواق المالية، القطاع المصرفي، الاستثمارات الأجنبية، القطاع النفطي على سبيل المثال لا الحصر.

1- الأسواق المالية: من المؤكد أن أكبر المتضررين من الأزمة المالية هي البورصات وبالنسبة للدول العربية مابين قوية ومتوسطة وإن كانت معظم البنوك المركزية العربية منها تتكلم عن حجم الخسائر التي لحقت بها جراء تلك الأزمة.

لقد شهدت الأسواق المالية العربية خصوصا الخليجية خسائر كبيرة، حيث فقدت هذه الأسواق حوالي نصف ترليون دولار من قيمتها السوقية مند سبتمبر 2008 وحتى جوان 2009، واستمر الأداء الضعيف لهذه الأسواق رغم التفاؤل في أن تحقق نتائج ايجابية في ظل اتخاذ حكومات هذه الدول لمجموعة من الإجراءات المالية والنقدية للتخفيف من حدة هذه الأزمة.

وعلى الرغم من تحسن أداء الأسواق الخليجية حتى بداية 2009 ،إلا أنها لا تزال تعاني من حالة تذبذب بسبب حالة الهلع والفزع التي أصابت المستثمرين وما رافقها من ركود اقتصادي محلي وعالمي، كل هذا انعكس بشكل سلبي على السيولة.

فيما يرى البعض أن المرحلة الأسوأ قد مرت بها الأسواق المالية العربية وأن الهبوط الحاد في الأسواق كان خلال عام 2008 وبداية 2009 وبالتالي فان مصيرها مستقبلا سيكون الصعود أو على الأقل الاستقرار.

وتجدر بنا الإشارة أن المجموع الإجمالي للصناديق السيادية في العالم بلغت نهاية عام 2008 حوالي 3.9 ترليون دولار منها 2.5 ترليون للدول النفطية مضافا إليها 5.5 ترليون دولار كاستثمارات أخرى، وأن خسائر التوظيفات الخليجية بلغت ترليون دولار عام 2008 مضافا إليها 600 مليار دولار في الأشهر الأربعة الماضية، وكانت الدول النفطية الصغيرة كالكويت والإمارات الأكثر تضررا[8].

وخلاصة القول، فان الخسائر التي تكبدتها دول الخليج جراء تدهور الأسواق المالية العالمية قد تسببت في تراجع المشاريع بالمنطقة أو تأجيلها مما انعكس على معدلات النمو.

2- **القطاع المصرفي:** لقد تعرضت البنوك العربية إلى أزمة سيولة حادة على الرغم من المجهودات التي بدلتها حكومات هذه الدول لمعالجة المشكلة وتجلت هذه المشكلة في عاملين اثنين:

- إحجام البنوك الخليجية عن الإقراض فيما بينها إلا بمعدلات فائدة مرتفعة، وقيام بعض المستثمرين بسحب أموالهم من أسواق المال وارتفاع في حجم القروض إلى مستويات عالية مقارنة بحجم الودائع.
- عجز الكثير من البنوك عن تمويل المشروعات الكبرى في المنطقة.

3- **الاستثمارات الأجنبية:** ورد في تقارير منظمة الاونكتاد أن 21 دولة عربية استقطبت نحو 72.10 مليار دولار في عام 2007 مقابل 67.90 مليار دولار عام 2006 وهذا مؤشر جيد على ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل نمو 6.20% وبزيادة قدرها 4.20 مليار دولار، إلا أن هذا النمو في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يتأثر بشكل ملموس بالأزمة المالية العالمية، فحسب بعض التقديرات فإن مثل هذا الانخفاض قد يصل إلى 30% مقارنة بالعام الماضي[9].

4- **القطاع النفطي(الطلب على النفط ومستوى أسعاره):** بعد أن سجلت أسعار النفط في 11 جوان 2008 حيث بلغ آنذاك سعر البرميل 147.3 دولار للبرميل، وسط جدل حول العوامل التي أدت به إلى الارتفاع، ومع توقعات بأن يصل سعر البرميل إلى 200 دولار، إلا أنه مع نهاية العام تهاوت الأسعار بشكل مفاجئ ليصل سعر البرميل إلى 34 دولار نهاية 2008 .

وفي ظل الأزمة المالية العالمية، فإن الانخفاض في أسعار النفط (حاليا في حدود 70 دولار للبرميل) من شأنه أن يؤثر سلبا على اقتصاديات الدول العربية خصوصا المصدرة للنفط ويتجلى ذلك في[10]:

- **عجز في الميزانيات:** خصوصا إذا هبطت تحت السقف الموضوع لها، والسؤال المطروح هنا هل بإمكان الحكومات العربية المحافظة على نفس معدل الإنفاق في ظل الضغوط التي ستفرضه أسعار النفط.

وتجدر الإشارة هنا أنه من المتوقع أن يتحول الفائض المسجل في ميزانيات دول الخليج عام 2008 والمقدرب 189 مليار دولار إلى عجز يقدر ب24.50 مليار دولار عام 2009 .

- **تراجع معدلات النمو:** من المتوقع أن تسجل الدول العربية انخفاضا في معدلات النمو نتيجة لانكماش القطاعات الاقتصادية، حيث بدلا مما أصبحت تحققه خلال السنوات القليلة الماضية من معدلات نمو تصل إلى 06% في المتوسط، يمكن أن تنخفض إلى 04.50% وقد تتغير هذه الأرقام اعتماد على طول فترة الكساد العالمي وأسعار النفط.
- **تأثر جهود التنويع الاقتصادي:** لقد راهنت الكثير من الدول العربية على جهود التنويع في هذه الفترة بالذات لتغذية ميزانية الحكومة بعيدا عن مداخيل النفط، إلا أن الواقع يشير إلى ارتباط جهود التنويع عادة بالأسعار المرتفعة للنفط إضافة إلى النمو الاقتصادي.
- **تدني حصص الاستثمار في القطاع النفطي وفقا للشركة العربية للاستثمارات البترولية:** حيث تحتاج حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى استثمارات تقدر ب243 مليار دولار لتنفيذ مشاريعها الخاصة بإمدادات النفط و153 مليار دولار لتنفيذ المشاريع التكميلية، لكن الأزمة المالية سوف تضطر أصحاب هذه المشاريع إلى تأخير تنفيذ بعضها والانسحاب من البعض خاصة في المشاريع التكميلية.

وهنا يجب التنويه أن بعض الدول العربية كمصر وتونس والأردن وسوريا أن نموها الاقتصادي واستقرارها المالي مرتبط بشكل كبير باقتصاديات دول الخليج العربية، وان حجم

ميزانياتها المالية تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات والسياحة وفرص العمل لمواطنيها القادمة من دول الخليج وبالتالي سوف تشهد توترا ماليا بسبب الأزمة المالية التي تتعرض لها بلدان كالإمارات العربية المتحدة والسعودية. ومثال ذلك أن مصر تحصل على نصف تحويلاتها السنوية البالغة 06 مليار دولار من رعاياها العاملين بدول الخليج والدين يقدر عددهم ب02 مليون، بينما 60% من السياح مصدرها دول الخليج كما استفادت سوريا من استثمارات دول الخليج في مشاريع كبرى كسرت العزلة التي تفرضها عليها الولايات المتحدة الأمريكية، بينما يتلقى الأردن ما يقارب 02 مليار دولار من تحويلاته المصرفية من رعاياه العاملين في دول الخليج، إضافة إلى 500 مليون دولار تقدمها السعودية لوحدها كدعم مالي[11].

سادسا-آثار الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري

يمكن للأزمة المالية أن تؤثر على الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشرين، هما قيمة الدولار الأمريكي ونسبة التضخم في الاقتصاديات الغربية وخاصة الاقتصاد الأمريكي، وبما أن سعر النفط مرتبط بالدولار، فان قيمته سوف تتدهور إذا تواصلت أزمة الاقتصاد الأمريكي، مما يؤثر على عائدات النفط، ولمواجهة هذا الخطر فقد نوع بنك الجزائر في العملات حيث أن عملات احتياطنا للصرف هي الدولار والين والليرة واليورو.

والخطر الثاني والذي يجب أن نحذره، هو خطر التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية والذي سوف يؤثر لا محالة على سنداتنا في الخزينة والمقدرة ب46 مليار دولار، ففي حالة ما إذا تجاوزت نسبة التضخم نسبة فوائد توظيف هذه السندات، سوف نسجل خسائر(نسبة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية وصلت 8.40% خلال التسعة أشهر الأولى من 2008 في حين قدرت نسبة الفائدة ب6.40% عام 2007)[12] .

ومن المتوقع أن نسبة التضخم سوف تنخفض بسبب تدخل البنك المركزي للحد منه وتراجع أسعار النفط، وبالتالي فإن الخطر المحدق بتوظيف السندات الجزائرية ليس كبيرا وقد يزول تماما.

وفي تقرير للبنك الدولي بشأن الآفاق الاقتصادية العالمية جاء فيه، أن الجزائر سجلت تقدما اقتصاديا ملحوظا خلال عام 2008، إذ بلغ معدل النمو 4.9% مقابل 3.10% عام 2007 ،وأن احتياطها من الصرف يقدر ب140 مليار دولار نهاية سبتمبر2008، أي بزيادة 30 مليار دولار مقارنة ب2007، كما حققت الجزائر نموا معتبرا خارج قطاع المحروقات بفعل البرامج التنموية التي تبنتها الحكومة وتطوير الاستثمار الوطني والأجنبي في القطاع الاقتصادي[13].

خاتمة:

لم تستثن الأزمة المالية الأمريكية أحدا حتى أنها أصبحت تلقب بالأزمة المالية العالمية، إلا أن حدة تأثيرها كانت متباينة، والدول العربية ليست استثناء عن هذه القاعدة، بل إن اقتصادياتها قد تأثرت فعلا، كما أن تطور هذه الأزمة سوف يلقي بظلالها على الدول والطبقات الفقيرة، لذا كان لزاما على الدول المتقدمة القيام بمبادرات جادة ومسؤولة للحد من خطورتها، وحتى نتجنب ذلك نتقدم بالاقتراحات والتوصيات التالية:

- إعادة النظر في النقدي الدولي الحالي بما يعطي جميع الدول الحرية الاقتصادية والسياسية الكاملة في اختيار وربط عملاتها بسلة عملات يتم الاتفاق عليها دوليا،
- وقف الاعتماد على الدولار كمرجع للسيولة الدولية واعتماد وحدة السحب الخاصة لتكوين الاحتياطات الدولية،
- معالجة قضايا الرقابة المالية على المؤسسات المالية من خلال إدارة وإشراف هيئات رقابية دولية مستقلة تتمتع بالشفافية،
- التركيز على الاقتصاد الحقيقي الذي يصاحبه إنتاج وتبادل فعليين وليس الاقتصاد النقدي الذي يعتمد على الفائدة،
- تشجيع الاستثمارات العربية البينية واستقطاب الأموال العربية المهاجرة،
- التحسين المستمر لتنافسية الاقتصاديات العربية وتعزيز بيئة التكامل الاقتصادي،
- التنويع في المداخيل خارج المحروقات،

الهوامش والمراجع:

1 UNCTAD (2008) ,"World Investment Report 2008: Transnational Corporations, and the Infrastructure Challenge ", United Nations, New York, Annex table B.1,p253_

[2] Le groupe wikipedia, Crise financière,[Online], dans : wikipedia : the free encyclopedia, disponible sur:
http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financiÃ¨re#Typologie_des_m.C3.A9canismes_de_crise_financi.C3.A8re, (08/02/2009).

[3] نبيل حشاد، الأزمة المالية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، ص ،02، متوفر على:
http:// www.almethaq.info/news/article590.htm

[4] حازم الببلاوي، الأزمة المالية العالمية " محاولة للفهم"، ص 07، متوفر على:
http://www.intoislam.com/islam/Islamic/Arabic/Finance/33710.html

[5] انظر تقرير البنك الدولي على الموقع:
.http://www.worldbank.org/gep2009

[6] الأزمة المالية، حقيقتها وأسبابها وسبل العلاج، متوفر على الموقع:
http:// www.almajdinfo.net

[7] لتقرير الاقتصادي العربي الموحد،2008 (القاهرة:الأمانة العامة لجامعة الدول العربية2008)،ص360
[8] سمير مقدسي،اثر الأزمة المالية على الدول العربية متوفر على الموقع:
http:// www.isegs.com

[9] جاسم المناعي، الأزمة المالية العالمية،" وقفة مراجعة، مقال منشور على موقع صندوق النقد العربي:
http:// www.amf.org.ae

[10] علي حسن باكير، الأزمة المالية العالمية والاقتصاديات الخليجية، متوفر على:
http:// www.aljazera.net

[11] نبيل حشاد، مرجع سابق، ص 07.

[12] عبد المجيد بوزيدي، كيف ستؤثر الأزمة المالية على الجزائر، متوفر على:
http:// www.echoroukonline.com

[13] انظر الموقع:
http:// www.moheet.com